



وهناك خشية من تفجر حرب أهلية - لا سمح الله - ، ومعنى ذلك أن قضية عودة النازحين ستصبح في مهبط الريح. لذا فإن الإسراع بإعادة الإعمار، مع وضع المبالغ بحوزة الأنروا دون سواها، يمكن أن يشكل خطوة احتياطية تحسباً لتفجر الأوضاع في لبنان.

ترى بعض القيادات الفلسطينية أن التعويضات المبالغ فيها لجوار المخيم، يجب أن لا تشكل استفزازاً للفلسطينيين، بل على العكس، فإن ذلك قد يريح الوضع الفلسطيني في مخيم نهر البارد، ويجعل الجوار اللبناني أكثر قبولاً للعودة الفلسطينية، وخاصة أنه بالآونة الأخيرة بدأ تطبيع جدّي بين فلسطيني المخيم العائدين والجوار، وانعكس ذلك إيجابياً على الجانبين.

وعلمت مجلة «فلسطين المسلمة» أن هناك قراراً متخذاً بأنه من يملك بيتاً في المخيم الجديد، لا يمكن له استعادة بيته في المخيم القديم، ومعنى ذلك أن هناك ٩٠٠٠ فلسطيني سيفقدون أملاكهم في المخيم القديم.

وأخيراً فإن إعادة الإعمار، والمبالغ الكبيرة التي من المتوقع أن تُصرف، تفرض الشفافية، وإطلاع الجمهور على كل مراحل الإعمار، حتى يطمئن الفلسطيني النازح إلى الوجهة التي تصرف فيها الأموال، ولا تكون الأقاويل، صحت أو لم تصح، هي الفيصل في العلاقة بين النازحين من جهة، ووكالة (الأنروا) والحكومة اللبنانية من جهة أخرى. ■

نفسه فإن الإجراءات المثبّعة على مداخل المخيم الجديد شهدت تخفيفاً ملحوظاً. فالحصول على تصريح للدخول أصبح يستغرق ما بين أربعة إلى سبعة أيام (كان في السابق أسابيع). وكذلك المرور على الحاجز، أصبح يكفي إبراز البطاقة حتى يستطيع ساكن المخيم المرور.

على الرغم من بعض الإيجابيات التي حملها مشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد إلا أنه مع ذلك هناك العديد من الملاحظات والاستفسارات، فقد كان من المفاجئ أن تنسّق الحكومة اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية ومن يستأثر بقرارها السياسي دون سواها من التجمعات السياسية الفلسطينية. مع العلم أن المنظمة لم تبد أي دور مميز حتى لا نقول إيجابياً، خلال معارك نهر البارد. كما أن هناك اختلافاً بين الفلسطينيين حول دورها وأدائها. وكان من الأفضل، لو يجري التنسيق مع كل الأطياف الفلسطينية، حتى يحظى أي حلّ بالغطاء اللازم. وخاصة أن التاريخ المالي لمنظمة التحرير في إعادة الإعمار، إذا ما أخذنا إعادة إعمار مخيمات بيروت في عام ١٩٨٥، لم يكن على ما يُرام.

هناك مخاوف فلسطينية جديدة من الإبطاء بعملية إعادة الإعمار، لأن ذلك يعني أولاً إطالة أمد النزوح، واستفحال آثاره الاجتماعية والنفسية والاقتصادية على النازحين. وثانياً إن الوضع الأمني في لبنان غير مستقر، والحوادث الأمنية تكاد تحدث يومياً،

عائلة نازحة. على الرغم من ذلك فإن هناك ٥٦٠ عائلة لم تتلقّ بدلات الإيجار من (الأنروا). ما حدا بهذه العائلات إلى التظاهر مطالبة بحقوقها المالية. وقال إمام مسجد القدس الشيخ حمزة قاسم أنه اتصل بالسفارتين السعودية والإماراتية، وتبلغ منهما أن «أسماء العائلات الـ ٥٦٠ موجودة على اللوائح، إلا أن ما حدث أن هناك ٧٠ اسماً وهمياً موضوعاً». وشدد على «أننا نريد أن نعرف من وضع تلك الأسماء، ومن قبض تلك الشيكات، وأين ذهبت أموالنا»، مهدداً بخطوات تصعيدية «ستبدأ في المرحلة المقبلة إذا لم نحصل على حقوقنا».

ثلاث سنوات

لا يُتوقع أن تنتهي وكالة (الأنروا) من إعادة إعمار مخيم نهر البارد قبل ثلاث سنوات، وأبلغت المفوضية العامة للوكالة كارين أبو زيد بعض أهالي المخيم بأن إعادة الإعمار ستنتهي أواخر عام ٢٠١٠. واستمرت الجمعيات الخيرية (أهاج) بدفع ١٨٠٠ دولار لكل عائلة قادمة للسكن في المخيم الجديد، وذلك لإجراء بعض التوصيلات البسيطة، وتقوم جمعية الإغاثة الإسلامية بتوفير خزانات المياه، بينما يزودها الصليب الأحمر بالمياه. ويلاحظ أن طرقات المخيم الجديد لم تُعبد بعد. وسمحت السلطات اللبنانية لسكان المخيم القديم بتفقد مساكنهم لنصف ساعة، ويتطلب ذلك التقدم بطلب الحصول على إذن بالدخول، وقد يستغرق ذلك عدة أسابيع. وفي الوقت